الأمم المتحدة

A/62/624–S/2007/765

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
28 December 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ٨٧ من جدول الأعمال
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى المعلومات التالية المتعلقة بتقديرات الاستخبارات القومية للولايات المتحدة الأمريكية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ التي تظهر بوضوح أن الادعاءات التي طالما وجهتها الولايات المتحدة ضد البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية كانت ادعاءات واهية تماما.

ويثبت تقرير تقديرات الاستخبارات القومية الذي تراجع عن بعض الاستنتاجات التي خلص إليها في عام ٢٠٠٥ بشأن البرنامج النووي السلمي الإيراني أن الذرائع ذاتها التي أحيل على أساسها ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن كانت منذ البدء ذرائع باطلة لا أساس لها من الصحة. وفضلا عن ذلك، يكشف التقرير المحاولات السابقة للولايات المتحدة من أجل تشويه الاستخبارات سعيا إلى تحقيق أهدافها ذات الدوافع السياسية فيما يتعلق بالبرنامج النووي السلمي الإيراني. ويدل أيضا على أن الولايات المتحدة انخرطت في حملة منهجية لا هوادة فيها لإشاعة الخوف بشأن ''برنامج الأسلحة النووية'' الإيراني المزعوم، الذي كان مجرد وهم و لم يكن له وجود أبدا، سعيا منها إلى تضليل مجلس الأمن عن قصد ودفعه إلى اتخاذ إجراءات غير مشروعة ضد إيران. ويجدر بالذكر أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أكد في أعقاب صدور التقرير المذكور أن ''القول بأن إيران لم تعمل على برنامج للأسلحة يعتبر تبرئة لساحتها''.

020108 020108 07-66169 (A)

وأود أن أوضح أن تقرير تقديرات الاستخبارات القومية يتضمن ادعاءات معينة لا أساس لها من الصحة، من جملتها افتراضه الوهمي بأن إيران عملت على ''برنامج الأسلحة النووية'' المزعوم قبل عام ٢٠٠٣، ولا أساس لها إطلاقا، ونرفضها رفضا قاطعا. فالبرنامج النووي الإيراني كان ولا يزال وسيظل برنامجا سلميا بشكل مطلق. وقد أكدت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية أيضا موقف إيران هذا، إذ أنها لم تقف على أي دليل أو مؤشر يفيد بأن بلدنا كان له في أي وقت من الأوقات أي برنامج نووي عسكري. وأكدت الوكالة في مناسبات عديدة أن ''الوكالة لم تقف على أي تحويل لوجهة المواد النووية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى'' في إيران. ونفى أيضا بعض الأعضاء الدائمي العضوية في مجلس الأمن مثل هذه الادعاءات الواردة في تقرير تقديرات الاستخبارات القومية، في وقت سابق وكذلك في أعقاب صدور التقرير المذكور.

وتعتبر تقارير عديدة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما تقريرها الأخير، إلى جانب تقرير تقديرات الاستخبارات القومية، فضلا عن التأكيدات والبيانات المختلفة الصادرة عن شخصيات دولية وعن بعض أعضاء مجلس الأمن، في مجملها شهادة بأن إيران لم يكن لها في الماضي أي برنامج نووي عسكري وليس لها في الحاضر أي برنامج من هذا القبيل. واعتبارا لكل هذه التأكيدات والتقارير، لم يكن هناك أبدا أي مبرر لتدخل مجلس الأمن في هذه المسألة، وبالتالي فإن التدابير التي اتخذها المجلس حتى الآن تفتقر لأي أساس قانوني.

وكما أكد مختلف المسؤولين الإيرانيين مرارا وتكرارا فإن البرنامج النووي الإيراني كان ولا يزال خاضعا بشكل كامل لرصد الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولقد اتخذت إيران حتى الآن تدابير أساسية مختلفة وأبانت إلى حد كبير عن نواياها الحسنة وتسامحها في تعاونها مع الوكالة، واتخذت تدابير هامة ترمي إلى بناء الثقة تتجاوز بكثير التزاماتها الناشئة عن المعاهدات. وستواصل إيران تعاونها البناء مع الوكالة باعتبارها الهيئة المختصة الوحيدة المعنية بمعالجة هذه المسألة. ويسير التعاون الإيراني مع الوكالة وفقا لخطة العمل المبرمة بين الطرفين في آب/أغسطس ٢٠٠٧ بشكل إيجابي ووفقا للمواعيد المحددة وعلى نحو مرض، ونتيجة لذلك سبق أن سويت بعض أهم المسائل العالقة، وسيتعين مناقشة مسائل أخرى من أجل تسويتها تسوية نهائية. وتجرى كافة الأنشطة النووية الإيرانية، بما في ذلك التخصيب، وفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمعاهدة عدم الانتشار ولاتفاق الضمانات الشاملة، وتخضع لرصد الوكالة بشكل كامل ومتواصل. وقد حدا إبداء إيران لهذا التعاون الكثيف بالوكالة إلى أن تستنتج على الدوام بأنه لم يتم الوقوف على أي مؤشر يدل على تحويل وجهة الأنشطة النووية السلمية الإيرانية.

وفي ضوء ما سبق، فقد آن الأوان لأن يضع مجلس الأمن حدا لنظره غير المشروع في المسألة النووية الإيرانية وأن يعيد الملف إلى هيئته الفنية المختصة، ألا وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي للمجلس أن يتيح للوكالة الاضطلاع بمهامها بمعزل عن أي ضغوط.

ومما لا شك فيه أن استمرار مجلس الأمن في التدخل في هذا الصدد أمر لن يكون له أي مبرر ولن يؤدي سوى لتعقيد الوضع والنيل من مصداقية وسلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الوثيقة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨٧ من جدول الأعمال، تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **خازائي**
السفير والممثل الدائم